مطلقا فرتين اويقول جوابه بوجهين احدهما يحتمل ان يكون
بدلا من معمول الفعل الثاني وثانيهما ان المراد بعدم جواز
الاضمار حيث اضمر في محله وكلام بعض المعللين للاضمار
قبل الذكر   ليطابق الملفوظ المراد بالملفوظ اسم مضمر
في اكرمته وبالمراد اسم مظهر وهو زيد في ضربني واكرمته زيد
اوردها فسر الملفوظ والمراد بما مر الشارح الفاضل عنه
فيه بما يوهم لطيف وهو انه لما كان المعمول مرادا
عند المتكلم وحذف بعض المفعول ليكون الملفوظ مطابق
مراده ولو لم يضمر المفعول لا يكون الملفوظ مطابقا لمراده
ومطابقة الملفوظ بالمراد اولى من عدم مطابقة الملفوظ
اياه فلهذا كان الاضمار رجحانا على الحذف هذا توجيه دقيق
وبالقبول حقيق   ليفصل به بين هل نحو هل زيد و
انما قال بعد الف الاستفهام ولم يقل بعد هل ولا استفهاما
لان الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل يقول ازيد ضرب
دون هل وايضا يقول اضرب زيدا وهو اخوك
بتكرار المحدث وهو على صفة الاحرف دون هل ويقول
ازيد عندك ام عمرو دون هل ويخصص الهمزة بالمتصل دون
هل ويدخل الهمزة على حرف العطف كقوله عز وجل اثم اذا
ما وقع امنتم به وافمن كان دون هل والوجه في كل
ان الهمزة اصل في الاستفهام بخلاف هل او لانه اخص من هل
وقوله اذا الضمير الواقع قوله اختص على انه ادى درجة لان
قال بعضهم هذه ان اولتسكل والتعريف منافاة اقول
في جوابه ان اذ ههنا للتنويع لا للتشكيك وهو لاينافيه
ومنها ان يكون المتعلق ضمير في المبتدا الها ووضع
المسئلة هذا اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بينهما في

المثال

المثال فلا يرد قوله على الله عنده متوكل   حتى لم يتحقق
مثل كرمت كرامتي اذا قلت قوله لم يتحقق ليس بصحيح لان
المراد بكون المفعول المطلق فعل فاعل مذكور وكونه حدثا
لا مصدرا بل الحاصل بالمصدر فلا اشكال
احدهما سماعي اي مقصور على السماع انما قدم البحث
على السماعي على البحث القياسي لان القياسي مطرد و
المطرد بمنزلة الكلي وغير المطرد بمنزلة الجزئي ولا شك ان
البحث عن الجزئي سابق على البحث عن الكلي الذاتي
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانه لما جعل الارض فاعلا
لدكت لم يصلح ان يكون مصدرا فلا يكون المكرر في موضع خبر
حتى لو قدر الفعل بعد الارض كان حكمه مصدودة
وبالعكس في العلم حملا على المعنى اقول ليس هو وبالعكس
حمله مبتدا اي لا يعلونا فعلها بل هو من ... ولا يعذر
الكلام لانوثة المذكر في اعتبار النفس ولا بذكر المؤنث
باعتبار الشخص في العلم فلا يقال في رجل حمسة اذا كان
علما لمذكر باعتبار علم ولا يقال في رجل اذا كان علما للمؤنث
باعتبار اصل وانما كان ذلك حملا على المعنى اي على الموسوم
بما فيه التاء فلا يحصل الالتباس في العلم بخلاف الصفة
اذ بوث المذكر فيها باعتبار النفس فلو لم يكن صفة
علما مثل احسب اصل يحصل لا لتباس اذ يجوز تانيث
المذكر وبالعكس جميعا هذا ما عندي في هذا المقام واعلم
انهم اذا اطلق المفرد في باب النداء يريدون به ما يقابل
المضاف والمشابه له واذا اطلقوه في باب المبتدا يريدون به
في مقابلة الجملة واذا اطلقوه في باب الاعراب يريدون به في
مقابلة المثنى والمجموع مع ما عرف كلمة سطه على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)